- الشفافية.....
- التنظيم.....
- الاتصالات.....
- حقوق وواجبات.....
- الارشيف.....
- اعداد التقارير وكتابة المذكرات.....

# الشفافيه

# الشفافية والنزاهة والفساد الاداري

## الشفافية:-

هي مبدأ خلق بيئة تكون فيها الاجراءات الادارية والمعلومات المتعلقة بالقرارات والأعمال متاحة ومنظورة ومفهومة، بحيث يكون منهج توفير المعلومات المتعلقة بكيفية ادارة المؤسسة معلومة من خلال نشرها في الوقت المناسب والانفتاح للأطراف ذوي العلاقة بانجاز هذه الاعمال.

## النزاهة:-

هي نوعية أداء أعمال المؤسسة وفق القيم والمبادىء النبيلة باتباع الاساليب المحايدة مما يهدف للمصلحة العامة وخدمة المجتمع، بغض النظر عن المصالح الشخصية والفروق الفردية.

## الضمان النوعي:-

هي مجموعة النشاطات التي تتخذها المؤسسة لضمان أن معايير محددة وضعت مسبقاً لمنتج ما أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام. وهدف ضمان النوعية هو دائماً تفادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل في المنتجات أو الخدمات. وبشكل ادق، المفهوم النوعي هو كل ما هو جيد وذو قيمة عالية. والضمان هو كيفية المحافضة على هذه النوعية. ويعتبر الضمان النوعي من احدى اولويات برامج حكومة اقليم كوردستان في الاونة الخيرة.

## المتطلبات الاساسية للنزاهة والشفافية الادارية:-

1. الالتزام بالانفتاح، والوضوح والأمانة، فيما يتعلق بالمؤسسة ورسالتها وسياستها ونشاطاتها على المستويات الإدارية كافة، بشكل يسمح بمساءلة جادة للمؤسسة والعاملين بها فيما يتعلق بمعاملاتها كافة ومع الأطراف ذات العلاقة.

2. العمل ضمن اجراءات واضحة ومعلنة، وتبني نظام اداري واضح ذوعلاقة بسياسات المؤسسة بجوانبها الادارية والمالية والتنموية.

3. الالتزام بسياسة واضحة للنشر والاعلام تتضمن الاعلان، او امكانية الاطلاع على كل ما يتعلق ببناء المؤسسة وأعمالها من خلال إصدار القرارات الإدارية أو لوائح واجراءات واضحة مصادق عليها فيما يتعلق بنشر المعلومات الشفوية والكتابية أو المخزنة الكترونيا.

4. التعهد بتوفير المعلومات الصحيحة للجمهور العام بأعلى مستوى من الدقة وللمؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالجمهور، وذلك بتخصيص دائرة أو وحدة خاصة للقيام بهذه المهمة لتوفير قناة اتصال المؤسسة بالجمهور واتخاذ الإجراءات التي تضمن توفير دقة المعلومات التي تتعلق بعمل المؤسسة بما يضمن الأمانة وسهولة عملية عرض المعلومات وتحليلها وتقديمها لطالبيها وفق اجراءات واضحة ومنظمة.

5. التعهد بالمحافظة على سرية المعلومات الشخصية المتعلقة بشؤون الموظفين والعملاء ما لم يتنازل الأشخاص المعنيون عن هذا الحق أو يتطلب القانون كشف هذه المعلومات.

6. تبني اجراءات مكتوبة ومعلنة تحمي الموارد البشرية في المؤسسة من الممارسات غير المهنية بما فيها أسس التوظيف والتقييم والتدريب والترقيات وسلم الرواتب وآلية تنفيذها والقوانين والتعليمات التي تؤدى بموجبها.

## طرق دعم وتحسين النزاهة والشفافية

هناك عدة أساليب وإجراءات لتحسين رفع مستوى الشفافية في أداء الوحدات الإدارية طالما توافرت الإرادة الحقيقية لتحقيق ذلك لدى الجهات المعنية، ونذكر فيما ياتي أهمها:-

1. دعم وتطوير النظام القانوني بالمؤسسة والعمل على القيام بدراسات المقارنة والتوصيات بإصدار قوانين جديدة بحيث تضمن المزيد من الشفافية وضرورة تطوير آليات واضحة يتم بمقتضاها تطبيق تلك القوانين.

2. تكوين لجان خاصة بالنزاهة في المؤسسات المختلفة، وذلك من خلال تنمية الممارسات الأخلاقية الإدارية والالتزام بالقيم في أداء الوظائف المختلفة، كما تهدف هذه اللجان إلى التغلب على المشاكل المالية والتصدي لها في حال حدوثها بالإضافة إلى معالجة الحالات التأديبية المختلفة وكذلك حالات سوء استخدام السلطة والفساد الإداري.

3. التركيز على البعد الأخلاقي في محاربة الفساد. لأن معظم حالات الفساد تتم بسرية وبطرق عالية المهارة فيكون من الصعب وضع تشريعات وقوانين تقضي على أنماط الفساد بصورة تامة في ظل هذه السرية واستغلال التقدم التقني في تغطية الفساد، وبذلك يتضح جلياً دور القيم الاجتماعة والاخلاقية السليمة المستمدة من التعاليم الدينية في مكافحة الفساد والقضاء عليه. فلا شك أن المبادىء الدينية في جميع الديانات السماوية تدعو إلى الفضيلة والالتزام بالأخلاق وتقييم الذات في جميع نواحي السلوك الانساني.

4. تهيئة بيئة عمل صحية، مبني على ثلاثة محاور هي (أرضاء العاملين، المتابعة الموضوعية وبث روح الجماعة). فلا شك أن الموظف الذي يتحقق له الرضاء الوظيفي، سوف يكون أكثر حرصاً من غيره على الالتزام بالممارسات الإدارية السليمة والابتعاد عن ممارسة الفساد، كما أن المتابعة المستمرة لأداء العامل

5. ين في المراحل المختلفة تساعد على اكتشاف الانحرافات أولاً بأول قبل تفاقم تلك الانحرافات، وكذلك التزام العاملين داخل مؤسسة معينة بروح الجماعة والعمل معاً كفريق واحد يكون من الصعب معه انتشار الفساد فيما بينهم.

6. دراسة وتطبيق آليات المكاشفة والمصارحة من خلال التأكد على التزام موظفي القطاع الحكومي بمسؤولياتهم عن كيفية نشر المعلومات وإيصالها للمواطنين عبر آليات منظمة قانونياً والرد على أسئلة واستفسارات المواطنين بشكل علني.

7. توعية موظفي القطاع العام والمتعاملين معه بمفهوم الفساد ومعرفة الطرق والأساليب اللازمة لمكافحته، وأهمية بناء الشفافية بجوانبها الإدارية والمالية وكيفية العمل بنزاهة وفق القيم و المبادىء الانسانية.

## الفساد الاداري

**الفساد:- هو سوء استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.**

- **إن الفساد الإداري آفة لا تقل خطورة عن أي آفة مهلكة، يستوجب التصدي لها وإجتثاث جذورها وبعكسها فهي لا تُبقي ولا تذر وتقتل كل الإمكانيات المتاحة للمجتمع سواء المادية منها أو القدرات البشرية.**

- **من الثابت بأن الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية الادارية والمالية والبشرية. وقد ازداد الاهتمام بهذا الموضوع لأسباب متعددة منها: (إنفتاح الدول بعضها على بعض، سرعة انتشار المعلومات وزيادة مشاركة الشعوب في صنع القرار).**

### الآليات والسياسات والإجراءات التي يمكن إتباعها لمنع تفشي الفساد الإداري وإصلاحها:-

1. الردع القانوني.
2. توعية وغرس الانتماء القومي بشكل عام والانتماء الوظيفي بشكل خاص لدى الموظفين.
3. تحسين الوضع المادي (الحوافز و المكافئات) للموظف حتى لا يحتاج لأخذ الرشوة.
4. تعديل و تطوير القواعد النظامية المطبقة.
5. تبني نظم حديثة توفر حماية أفضل.
6. إتباع سياسة الثواب والعقاب وتطبيقها علنيا.
7. الاهتمام بمبادىء وأخلاقيات الوظيفة العامة.
8. إشعار الموظف العام بالمسؤولية الملقاة على عاتقه.
9. تنظيم دورات التدريب العملي بإستمرار وتفعيلها إداريا سلوكيا